ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DU TRANSPORT ET DE LA LOGISTIQUE

المملكة المغربية
وزارة النقل واللوجيستيك

ك ع / ق ت ت / م.ت/2025/249

الرباط، 30 أبريل 2025

بلاغ صحافي

وزير النقل واللوجيستيك يترأس اجتماعات لجنة القيادة مع مهنيي قطاع النقل الطرقي

ترأس السيد عبد الصمد قيوح، وزير النقل واللوجيستيك أيام 28 و29 و30 أبريل 2025 بالرباط، أربعة اجتماعات للجنة القيادة، مع الهيئات المهنية الممثلة لقطاع النقل العمومي للمسافرين، والنقل السياحي، والنقل بالعالم القروي (النقل المزدوج)، ونشاط كراء السيارات بدون سائق وذلك بحضور عدد من مسؤولي الوزارة والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

وقد شكلت هاته الاجتماعات محطة جديدة لتعزيز التشاور مع الفاعلين المهنيين، تأكيدا للنهج التشاركي الذي تعتمده الوزارة لتطوير القطاع والرفع من تنافسيته.

فبالنسبة لقطاع النقل العمومي للمسافرين، تم استعراض مدى تقدم تنفيذ الأولويات المتفق عليها سابقا، خاصة ما يتعلق بتنفيذ برنامج الحافلة الآمنة والذي يهدف مواكبة إصلاح قطاع النقل الطرقي العمومي للمسافرين بين المدن والرفع من جاذبيته وتنافسيته والرقي بجودة الخدمات المقدمة لفائدة المواطنين في تنقلاتهم وتحسين شروط السلامة الطرقية.

حيث انكبت الوزارة منذ سنة 2022 على إعداد تصور للرفع من جاذبية النقل العمومي للمسافرين بين المدن يتمحور حول المكونات الثلاث التالية:

- **الحافلة**: من خلال إعداد برنامج لعصرنة حظيرة حافلات النقل العمومي للمسافرين وتقليص متوسط سن الحافلات. وقد تم الشروع، بموجب المقرر المشترك لوزير النقل واللوجيستيك والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية الموقع بتاريخ 11 يوليوز 2024، في تنفيذ برنامج الحافلة الآمنة للفترة 2024-2026 بغلاف مالي قدره 200 مليون سنويا.
- **السائق المهني**: تعتزم الوزارة الرفع من مهنية سائقي حافلات النقل العمومي للمسافرين عبر تطوير وتأهيل منظومة التكوين وامتحانات نيل رخصة السياقة الخاصة بصنف "د"، مع إدماج التكنولوجيات الحديثة في تأطير وتكوين السائقين.
- **البنية التحتية**: تواصل الوزارة العمل بشراكة مع وزارة الداخلية تنفيذ برنامج الجيل الجديد من المحطات الطرقية. كما تعمل على وضع إطار تنظيمي ومرجعي يؤطر إحداث هذه المحطات من حيث الخصائص التقنية والشروط الواجب توفرها وكذا شروط استغلالها.

وفي هذا الإطار أطلع السيد قيوح المهنيين بالمستجدات المتعلقة بالبرنامج والتي ستساهم في إنجاح هذا العمل المشترك.

وقد تم التطرق أيضا خلال هذا الاجتماع للمجهودات التي تقوم بها الوزارة فيما يخص تبسيط ورقمنة المساطر من أجل التسريع في معالجة الملفات العالقة.

كما دعا السيد قيوح إلى ضرورة بناء تصور مشترك بشأن تدبير قطاع النقل العمومي للمسافرين وكذا والتدابير المتخذة لبلورة الإصلاحات الكفيلة بالرقي بالقطاع إلى مستوى التطلعات.

Ministère du Transport et de la Logistique – Avenue Mae Al Ainaine
Quartier Administratif - Agdal, Rabat. BP 6381 Al Irfane – Rabat - CD
Tél. 05.37.67.91.23 – Fax. 05.37.67.90.54

وزارة النقل واللوجيستيك – شارع ماء العينين، الحي الإداري، أكدال، الرباط
ص.ب 6381 – العرفان - الرباط - م ت
الهاتف: 05.37.67.91.23 – الفاكس: 05.37.67.90.54

وفيما يخص الاجتماع مع مهنيي النقل السياحي، فقد أكد السيد الوزير على الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في الربط بين مختلف الوجهات السياحية للمملكة وتيسير تنقل السياح داخل التراب الوطني.

وقد شكل هذا الاجتماع فرصة للتطرق إلى عدد من القضايا التي تشغل بال مهنيي قطاع النقل السياحي، وعلى رأسها الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا، وكذا الرؤية المستقبلية للقطاع في ظل استعداد المملكة المغربية لاحتضان تظاهرات دولية كبرى والتحديات المرتبطة بها، فضلا عن تنامي متطلبات السياح من حيث جودة الخدمات المقدمة، حيث أصبح من الضروري العمل على هيكلة هذا القطاع، ومواكبة فاعليه، وتعزيز مهنيتهم، بما من شأنه تشجيع الاستثمار وتحفيز الدينامية الاقتصادية المرتبطة بالنقل السياحي، بالإضافة إلى العمل على الرفع من جودة الخدمات المقدمة.

كما تم أيضا استعراض المجهودات التي تقوم بها الوزارة فيما يخص تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية وكذا تلك التي تسهم في تسريع وتيرة معالجة الملفات المعروضة على لجنة النقل.

أما بالنسبة لقطاع النقل المزدوج، فقد تم الإنصات للإكراهات والتحديات التي تواجه مهنيي قطاع النقل بالعالم القروي في ظل تنفيذ البرامج التي تم التوافق بشأنها، لا سيما البرنامج الجديد لتجديد الحظيرة، والذي تم الشروع في تنفيذه، بموجب المقرر المشترك لوزير النقل واللوجيستيك والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية الموقع بتاريخ 11 يوليوز 2024، للفترة 2024-2026، والذي يهدف تجويد وتحسين مستوى المركبات المخصصة للنقل بالعالم القروي والمناطق الجبلية والرقي بجودة الخدمات المقدمة لفائدة ساكنة هذه المناطق، فضلا عن تحسين شروط السلامة الطرقية.

وفي هذا الصدد قدم السيد قيوح حلولا كفيلة بتمكين المهنيين من الاستفادة من هذا البرنامج، مبرزاً أن الوزارة قامت بالرفع من قيمة المنح المخصصة لقطاع النقل المزدوج من أجل تشجيع المهنيين في الانخراط في هذا البرنامج.

من جهة أخرى، أوضح السيد الوزير أن الوزارة تعمل على إعطاء الأولوية لتتبع ملفات النقل المزدوج من قبل لجنة النقل بالوزارة بعد إحالتها من طرف اللجان الإقليمية للنقل بالعمالات.

وفيما يخص اجتماع السيد الوزير بالتمثيليات المهنية لقطاع كراء السيارات بدون سائق، فقد شدد السيد الوزير على أهمية هذا النشاط الذي أصبح يشهد إقبالا ملحوظا، خاصة مع توافد السياح الأجانب على المغرب ودخول أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج إلى أرض الوطن، الذين باتوا يفضلون الاستعانة بخدمات وكالات كراء السيارات بدل جلب سيارات من البلدان التي يقطنون بها.

وأوضح السيد قيوح أنه من أجل رفع التحديات والإكراهات التي يعيشها هذا القطاع، جعلت الوزارة من ورش مراجعة دفتر التحملات الخاص بهذا النشاط أحد أولوياتها، حيث قامت بشراكة مع مهنيي القطاع بمراجعة هذا الدفتر، والذي دخل حيز التنفيذ في 15 أبريل 2024، مضيفا أن الوزارة تواصل العمل على تبسيط ورقمنة المساطر المتعلقة بهذا النشاط.

ومن أجل رفع الإكراهات عن لوكالات كراء السيارات بدون سائق المزاولة للنشاط قبل دخول دفتر التحملات حيز التنفيذ بخصوص ملاءمة وضعيتها وفق الشروط المنصوص عليها في دفتر التحملات هذا، أعطى السيد الوزير الموافقة على تمديد الفترة الانتقالية المتعلقة بتغيير الشكل القانوني، المقر والمسؤول عن النشاط إلى غاية نهاية سنة 2025.

وفي ختام هاته الاجتماعات، تم التأكيد على التزام الوزارة التام بمواصلة العمل المشترك مع المهنيين وكافة المتدخلين، من أجل إرساء منظومة حديثة ومستدامة للنقل، تستجيب لتطلعات المملكة والمواطنين.

SG/DCC/SC/249/2025 Rabat, le 30 avril 2025

Communiqué de presse

Le Ministre du Transport et de la Logistique préside les réunions du comité de pilotage avec les professionnels du transport routier

Monsieur Abdessamad KAYOUH, Ministre du Transport et de la Logistique, a présidé, les 28, 29 et 30 avril à Rabat, les réunions du Comité de pilotage avec les représentants du transport public de voyageurs, du transport touristique, du transport en milieu rural (transport mixte) et de la location de voitures sans chauffeur, en présence de responsables du Ministère et de l'Agence Nationale de la Sécurité Routière (NARSA).

Ces réunions marquent une nouvelle étape pour renforcer la concertation avec les professionnels du secteur, en consécration de l'approche participative adoptée en vue de moderniser le secteur et de consolider sa compétitivité.

Concernant le secteur du transport public de voyageurs, il a été procédé à l'examen de l'état d'avancement de la mise en œuvre des priorités convenues, notamment en ce qui concerne l'exécution du programme "Safe Autocar", destiné à accompagner la réforme du secteur du transport public interurbain de voyageurs, à renforcer son attractivité et sa compétitivité, à améliorer la qualité des services rendus aux citoyens au cours de leurs déplacements et à consolider la sécurité routière.

Et d'ajouter qu'à partir de 2022, le Ministère a élaboré une vision visant à accroître l'attractivité du transport public interurbain de voyageurs, et s'articulant autour de trois volets :

- **L'Autocar** : A Travers l'élaboration d'un programme de modernisation du parc de bus de transport public de voyageurs et la réduction de leur âge moyen. En vertu de l'arrêté conjoint signé le 11 juillet 2024 par le Ministre du Transport et de la Logistique et le Ministre Délégué auprès de la Ministre de l'Économie et des Finances chargé du Budget, la mise en œuvre du "Safe Autocar" a démarré pour la période 2024-2026, avec une enveloppe budgétaire annuelle de 200 millions de dirhams.
- **Le conducteur professionnel** : Le Ministère entend renforcer le professionnalisme des conducteurs de bus du transport public de voyageurs à travers l'amélioration du dispositif de formation et des examens de conduite pour le permis de catégorie "D", en intégrant les nouvelles technologies dans l'encadrement et la formation des conducteurs.
- **Les infrastructures :** Le Ministère poursuit, en partenariat avec le Ministère de l'Intérieur, la mise en œuvre du programme de la nouvelle génération de gares routières. Il œuvre également à l'élaboration d'un cadre réglementaire et référentiel fixant les normes à respecter pour la création et les conditions d'exploitation de ces infrastructures.

Dans ce contexte, M. KAYOUH a informé les professionnels des nouveautés liées à ce programme, qui contribueront à la réussite de cet effort commun, appelant à l'élaboration d'une vision commune pour la gestion du secteur du transport public de voyageurs, outre les mesures initiées pour la mise en place de réformes à même de hisser la qualité des services au niveau des aspirations.

Les échanges ont également porté sur les efforts déployés par le Ministère pour simplifier et numériser les procédures administratives, de manière à accélérer le traitement des dossiers en suspens.

S'agissant de la réunion tenue avec les professionnels du transport touristique, le Ministre a souligné le rôle crucial de ce secteur dans la liaison entre les différentes destinations touristiques du Royaume et la facilitation de la mobilité des touristes à travers tout le territoire national.

La rencontre a été l'occasion de débattre d'une série de questions qui préoccupent les professionnels du secteur du transport touristique, dont l'impact durable de la pandémie de Covid-19, les perspectives de croissance du secteur et les exigences accrues des touristes, tout en soulignant la nécessité de structurer la filière, d'accompagner ses acteurs, de renforcer leur professionnalisation, de dynamiser l'investissement et d'élever sans cesse la qualité des prestations offertes.

S'agissant de la réunion avec les professionnels du transport mixte, le Ministre a mis en lumière les défis du transport mixte en milieu rural, dans le contexte de la mise en œuvre des programmes convenus, dont le programme de renouvellement du parc 2024-2026, lancé en vertu de l'arrêté conjoint du 11 juillet 2024, destiné à moderniser les véhicules desservant les zones rurales et montagneuses, à améliorer la qualité de service pour les populations concernées et à renforcer la sécurité routière.

M. KAYOUH a, en outre, présenté des solutions à même de permettre aux professionnels de bénéficier de ce programme, relevant que le Ministère a procédé à une augmentation des subventions dédiées au transport mixte pour encourager l'adhésion des opérateurs audit programme. Il a précisé, à ce propos, que leurs dossiers seront examinés en priorité par la Commission du transport.

concernant la réunion avec les représentants du secteur de location de voitures sans chauffeur, Le Ministre a rappelé, la forte progression de cette activité, portée par l'afflux de touristes étrangers et le retour des Marocains résidant à l'étranger, soulignant que le Ministère, en concertation avec les professionnels du secteur, a fait de la révision du cahier des charges, entrée en vigueur le 15 avril 2024, une priorité tout en poursuivant la simplification et la numérisation des procédures afférentes.

Afin d'accompagner les agences de location de voitures sans chauffeur exerçant cette activité avant l'entrée en vigueur du nouveau cahier des charges, le Ministre a approuvé la prorogation de la période transitoire pour changer le statut juridique, le siège et le responsable d'exploitation jusqu'au 31 décembre 2025.

Lors de ces rencontres, l'accent a été mis sur le plein engagement du ministère à œuvrer, de concert avec l'ensemble des professionnels et des intervenants, à la mise en place d'un système de transport moderne et durable, à la hauteur des ambitions du Royaume et des attentes de ses citoyens.